المستخلص

إن مسؤولية الادارة عن التنفيذ الجزئي لأحكام القضاء الاداري من المواضيع المهمة في اطار القانون الاداري فتجد الإدارة فيه البيئة المناسبة للتحايل والالتفاف على ما جاء بأحكامه فتلجأ إلى التنفيذ الجزئي الذي يعد أحد صور امتناع الادارة عن تنفيذ احكام القضاء الاداري الصادرة ضدها ، فهي الصورة التي تبادر فيها الادارة باتخاذ اجراءات تنفيذ احكام القضاء الاداري ولكنها بصورة غير كاملة لا تتفق مع ما يجب تحقيقه من التنفيذ الكامل للحكم القضائي فتخالف التزاماتها اتجاه حجية الشي المقضي به وتتقاعس عن ادائه بالشكل الكامل المنجز .

فكان لابد من دراسة أسباب لجوء الادارة إلى التنفيذ الجزئي فقد تكون هناك اسباب حقيقية تبرر اعفاءها من المسؤولية الناشئة من التنفيذ الجزئي أو غير حقيقية ، فضلا عن دراسة معوقات تنفيذ احكام القضاء الاداري كليا ضد الادارة منها عدم امكانية استخدام وسائل التنفيذ الجبري اتجاه الادارة أو محدودية سلطات القاضي الاداري اتجاه الادارة والتغلب على هذه المعوقات يكون عن طريق اللجوء الى وسائل ضمان تنفيذ احكام القضاء الاداري كليا من خلال حث الادارة على تنفيذ احكام القضاء الاداري بصورة كاملة كالتذكير وتنبيه بالتنفيذ الصحيح لأحكام القضاء الاداري او استشارة مجلس الدولة او اجبارها على التنفيذ الصحيح بوسائل الضغط المالي .

وتتخذ مسؤولية الادارة عن التنفيذ الجزئي لأحكام القضاء الاداري عدداً من الصور قد تكون مدنية أو ادارية أو جزائية فلكل صورة منها اثارها القانونية والادارية في الزام الادارة باحترام تنفيذ احكام القضاء الاداري ولضمان احترام مبدأ سيادة القانون وحماية حقوق الأفراد كان من الضرورة تعزيز دور الرقابة على قيام الادارة بتنفيذ احكام القضاء الاداري جزئيا للحد من تعسفها وانحرافها اتجاه تنفيذ احكام القضاء الاداري .

من كل ما تقدم فأن موضوع الدراسة **(مسؤولية الادارة عن التنفيذ الجزئي لأحكام القضاء الاداري في العراق – دراسة مقارنة)** بينا فيه مفهوم مسؤولية الادارة عن التنفيذ الجزئي لأحكام القضاء الاداري والمسؤولية الناشئة عن تنفيذ الادارة للحكم القضاء الاداري جزئيا والرقابة عليها من خلال دراسة القوانين

العراقية والمصرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة لغرض الوقوف على مواطن الخلل التي تعرقل تنفيذ احكام القضاء الاداري بصورة كاملة و بيان النتائج واقترح الحلول .